الفصل الثالث

المقاصد العظيمة لأمريكا
في القرن الجديد

obeikandl.com

obeikandl.com

المقاصد العظيمة لأمريكا في القرن الجديد

يجب على المقاصد العظيمة لأمريكا في القرن الحادي والعشرين أن توفر الأمن لشعبها، وأن توسع الفرص في الوطن وفي الخارج، وأن تنشر الديمقراطية الليبرالية في العالم. وتوفير الأمن مهمة محلية في المقام الأول، على الرغم من أنها لا تنفصل عن دور أمريكا في العالم ولا تنفصل بالتالي عن الأمن الدولي. وتوسيع الفرص هو أيضاً مقصد محلي في أغلبه، ولكنه، في عصر العولمة والمعلومات، منضفر كذلك مع توسيع الفرص في كل أنحاء العالم. ونشر الديمقراطية الليبرالية هو في المقام الأول غاية للعلاقات الدولية لأمريكا، وهي متصلة اتصالاً وثيقاً مع توسع الفرص في كوكب الأرض كله، ولكنها يجب أن تنشأ من البحث عن ديمقراطية أكمل في الوطن.

وتوفير الأمن في أوسع صيغة له سوف يتطلب ممارسة القدرات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية للولايات المتحدة. وكل واحدة من هذه القدرات سوف تأخذ أشكالاً جديدة. فالعولمة وثورة المعلومات سوف تتطلبان إستراتيجيات اقتصادية جديدة.وتغيير طبيعة السيادة القومية سوف تتطلب إستراتيجيات سياسية جديدة.

والطبيعة المتغيرة للسيادة القوية سوف تتطلب إستراتيجيات سياسية جديدة. وتحول الحرب سوف يتطلب إستراتيجيات عسكرية جديدة، وتعبئة (تكتيكا) جديدة، وعقائد عسكرية جديدة إضافة إلى قدرات عسكرية جديدة.

وعلى الرغم من أن كل واحد من هذه المقاصد "عظيم"، وهو لذلك عام في مداه، فإن لكل واحد منها - الأمن، والفرص، والديمقراطية - أبعاداً متعددة تتطلب إستراتيجيات، وسياسات، وبرامج محددة من أجل تحقيقها. وفي كل حالة منها فإن هيكلة هذه الإستراتيجيات الفردية سوف يتطلب خيارات. والأمم الكبيرة تمتلك العديد من الخيارات. وفي الحقيقة، فإن صف الخيارات التي تمتلكها أمة من الأمم هي مقياس لقدراتها. فامتلاك الخيارات، والإفلات من القيود، وامتلاك المرونة القصوى هي مقاييس للعظمة.

ولكن حتى القوة المهيمنة في العالم تواجه مع ذلك السؤال المتصل بكيف يجب ترتيب صف الخيارات؟ وهل؟ ومتى؟ وكيف يجب ممارسة قدراتها لتحقيق الخيارات المختارة ومقاصدها العظيمة؟ وهل من الممكن للقوة الكبيرة أن تحدد مقاصدها العظيمة، وتربط أحدها بالآخر بطريقة منسقة، ثم تستخدم قدراتها لتحقيقها؟ وبكلمات أخرى، هل من الممكن لقوة كبيرة، وهي الولايات المتحدة في هذه الحالة، أن تطور إستراتيجية كبرى؟ وبشكل عكسي، هل هناك عواقب *لعدم* القيام بعمل ذلك؟

والأمثلة عن القوى الكبيرة في التاريخ وعن الدرجة التي امتلكت فيها أو لم تمتلك إستراتيجية كبرى هي موضع شك في انطباقها على الولايات المتحدة في مطالع القرن الحادي والعشرين، وذلك من حيث إن معظم القوى الكبيرة عبر التاريخ كانت إمبراطوريات. وتجد أمريكا نفسها الآن في حوار متنام، وهذا أمر له مغزاه، حول كون أمريكا إمبراطورية أو جمهورية، وإذا كانت في الحقيقة إمبراطورية، فأي نوع من الإمبراطورية يجب أن تكون؟ وبغض النظر عن نتيجة هذا الحوار، فستكون غلطة أن نفترض أن الولايات المتحدة تتطلب إستراتيجية كبرى إذا كانت تطمح إلى مكانة إمبراطورية *فقط*، أو لأن تلك المكانة أقحمت على أمريكا. وهذا الحوار على وجه العموم وأخطار الإمبراطورية بالتحديد تستحق أن تتلقى انتباهاً منفصلاً [1]. وفي الوقت الحاضر، يكفي أن نقول: إنه ليس علينا أن نشارك في أحلام روما لنقبل مكانتنا، مكانة القوة الكبيرة، بصفتنا جمهورية قوية وأن تتطلب إستراتيجية متناسقة من أجل استخدام قدراتنا الضخمة في عصر جديد. ولكن حقيقة أننا جمهورية، ولسنا إمبراطورية، تقيد أيضاً المقاصد العظيمة التي نختارها والكيفية التي نستخدم بها قدراتنا لتحقيقها. وهذا، جزئياً، هو السبب الذي من أجله تتطلب القيود المفروضة على إستراتيجيتنا وعلى ممارسة قدراتنا وأهمية مبادئنا، انتباهاً كبيراً.

هناك عواقب، وجميعها تقريباً عواقب مكدرة، للإخفاق في التفكير تفكيراً إستراتيجياً. والبديل، وهو التعامل بطريقة الارتجال حسب الموقف الناشئ مع التحديات عندما تبرز، يفضي - بل هو في الحقيقة يضمن فعلياً - إلى أن القرارات المؤثرة في كيف؟ ومتى؟ وأين نمارس قدراتنا سوف تتخذ في خارج أي سياق منسق؟ إن عواقب مثل هذا "الارتجال" هي التحكم المتعسف، والتناقض مع النفس، والخلط، وفي نهاية المطاف السلوك المتناقض. وفي مطالع القرن الحادي والعشرين قادنا هذا الإخفاق في الإستراتيجية المتناسقة إلى حرب استباقية ضد العراق وإلى مقاربة دبلوماسية متقلبة لتهديد أكبر وأكثر قرباً مثلته القدرة النووية لكوريا الشمالية. وقبل ذلك تدخلنا، بشكل غير ناجح، في حرب قبلية في الصومال ولكننا لم نتدخل في المجزرة القبلية التي كانت أشد مأساوية بكثير في رواندا. كنا دعاة للعالمية في أثناء الحرب الباردة وما وراءها، ومع تغيير الإدارة في العام 2001، صرنا بغتة دعاة الطرف الواحد، من غير أي تعليل منطقي متناسق لقيامنا بفعل ذلك. وليس هذا هو نوع القابلية الثابتة للتكهن بأعمالنا والقابلية الثابتة للاعتماد علينا وهي التي تمنح الراحة لحلفائنا وتجني الاحترام لنا من خصومنا. ولا هو صفة مميزة للقوة الكبيرة.

ولكن هذا لا يعني أن سياسات أمريكا القومية والدولية يمكن أن تبرمج مسبقاً أو تدار كالآلة أو أن الردود الفورية،

والذرائعية يجب دائماً تحاشيها. السياسات تعكس الطارئ المحتمل الوقوع، والطارئ يعني ببساطة أن الحقيقة الواقعة تتصف بالتفصيلات الدقيقة. والتفصيلات الدقيقة بدورها سوف تملي تعديلات وتغييرات ضئيلة، ودقيقة، وغير دقيقة للغاية في السياسات التي تعكس الحقيقة الواقعة للحظة الحالية. ولكن مع مرور الزمن سوف يتطلب منا العالم المتغير تغيراً سريعاً أن نعتمد على مبادئنا لنتابع مقاصد راسخة تماماً وطويلة الأمد مستخدمين القدرات المناسبة إذا كنا نأمل في عدم إرباك أنفسنا وبلبلة حلفائنا.

أليست المقاصد العظيمة لأي قوة محمودة هي نفسها دائماً – وهي ضمان السلام والازدهار، وكفالة الأمن والمعيشة الاقتصادية معاً لشعبها؟ بالتأكيد. ولكن هذه الغايات يجب أن تُنشد دائماً ضمن السياق التاريخي لأحوال العصر، وأن تكون متوائمة مع خصوصية السياق. ونظراً إلى أن كل عصر يبدي بعض الملامح الجديدة، وبعض التحديات الخاصة، فإن المقاصد العظيمة لقوة كبيرة يجب أن تتشكل من خلال الحقائق الواقعية التي تميز عصرها. فالعزلة كان لها معنى بلا ريب في تلك اللحظات من ماضي أمريكا عندما لم يكن ضعفنا النسبي يشجع على الاشتباك. وقد يكون القيام بعمل من طرف واحد مطلوباً عندما تكون التهديدات المباشرة – مثل الهجمات الوشيكة الوقوع التي لا يمكن تجنبها على أرض الوطن – لا تسمح بتشكيل تحالف وعمل

يحظى بالإجماع. وحتى طبيعة ما يكّون المقاصد "العظيمة" قد تختلف مع أحوال العصر. لقد تطلب كساد الثلاثينيات من 1930 عملاً حكومياً ضخماً للوصول إلى استقرار الأسواق وإنشاء شبكات السلامة الاجتماعية. وإن فترات التوسع الاقتصادي تتطلب إجراءات أقل دراماتيكية لإدامة الازدهار. والحروب العالمية تتطلب التجنيد الإلزامي والجيوش الثابتة الضخمة، بينما لا تتطلب ذلك فترات السلم النسبي.

إن التغيرات الثورية الاقتصادية والمالية التي جاءت بها العولمة وعصر المعلومات والتغيرات السياسية في السيادة القومية وطبيعة النزاع، هي حقائق واقعة مركزية جديدة. ولكن العوامل الأخرى تتطلب التدبر. إن نوعية البيئة هي بشكل متزايد اهتمام يتصل بالصحة العامة وهي عولمية ومباشرة في آن وتوحي ببروز مشترك كوكبي. والجفاف، والمجاعة، والمرض كلها ذات أفق عابر للقوميات. والهجرة الكبيرة، من الجنوب إلى الشمال، هي الآن ظاهرة اجتماعية كوكبية كبيرة تغير صورة المجتمعات الشمالية وملامحها. وإنتاج الطاقة وشبكات التوزيع تربط شبكات معقدة من المستهلكين مع شبكات أشد تعقيداً من المنتجين. وبالاختصار، فإن مطالع القرن الحادي والعشرين فترة للتغيير الثوري، الاعتماد المتبادل المتنامي بين بعض الأنظمة والتفكك السريع للأنظمة القديمة لبعض آخر. يجب أن تُحدد المقاصد

العظيمة لأمريكا، وأن تُحقق إلى الدرجة الممكنة، ضمن هذا السياق المتطور تطوراً سريعاً. وقد خلص تقرير حديث إلى القول: "إن للولايات المتحدة... مصلحة كبيرة في التوسع المسؤول لنظام دولي مبني على قواعد متفق عليها بين القوى الكبرى لإدارة المشكلات الكوكبية المشتركة، التي ليس أقلها المشكلات ذات العلاقة بالبيئة الطبيعية[2]".

وفي أقرب الأحوال، يجري تعريف عصرنا الحاضر بالإرهاب وبرد الولايات المتحدة عليه، ومع ذلك، فالإرهاب ليس هو أكبر حقيقة واقعة في زماننا. إن الثورات الأربع هي الوقائع الحقيقية، والإرهاب إلى حد درجات مهمة هو انعكاس لهذه الثورات، وهو أكثر الوقائع الحقيقية حيوية، ومباشرة، وشدة. وبينما يجري عزل الإرهاب، ومنعه وسحقه كما هو مُؤمّل، لا ينبغي للإرهاب أن يكتسح الحقائق الواقعة الأخرى، الحسنة منها والسيئة، والتي تكون أكثر الحقائق الواقعة بقاء بل أكثرها تحدياً. وعلى الرغم من أن "الحرب على الإرهاب" ملأت جزئياً فراغاً إستراتيجياً في إدارة بوش، فهي ليست إستراتيجية قومية ولا هي حرب في أي معنى تقليدي. وفي الوقت الذي نقوم فيه بتدبير التهديد الإرهابي للولايات المتحدة واستئصاله كما هو مؤمل، يجب علينا كذلك أن نحدد على حدة وأن نتابع أعظم مقاصدنا وأطولها أمداً. ولو كان الإرهاب سيختفي غداً اختفاء سحرياً، لاستمر وجود معظم

تحدياتنا ولتطلبت هذه التحديات فكراً رصيناً، ومنهجياً وعملاً من نوع السياق الإستراتيجي غير الموجود اليوم.

الكثير مما يمر اليوم تحت اسم "إستراتيجية" هو في الحقيقة إيديولوجية. المحافظة ليست إستراتيجية. إنها ميل عقلي، ووجهة نظر، ونظام للمعتقدات يخبر الملتزمين به كيف يفكرون، وفي كثير من الأحيان، بم يفكرون. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن العقائديين الآخرين. إنهم يقولون لك ماذا يجب أن تعتقد. إنهم لا يقدمون مجموعة من المقاصد العظيمة لأمة كبيرة وخطة متناسقة لاستخدام قدراتها لتحقيق تلك المقاصد. وإلى درجة مختلفة، فإن الأمر نفسه يصدق على التشبيه بالشركة. فهناك أسطورة أمريكية تستند إلى هياكلها الرأسمالية وهي أن الولايات المتحدة "ينبغي أن تدار مثل مشروع تجاري"، وبالتالي فإن الإستراتيجية القومية هي نوع ما من إستراتيجية شركة موسعة. ويخفق التشبيه على جبهات متعددة، وليس أقلها الفرق الشاسع بين حافز الربح، من جهة، وبين متابعة المصالح العامة والقومية، من جهة أخرى، والموارد المختلفة المتوافرة لكل من الجهتين. إن الأحزاب السياسية، والمشاريع التجارية، والأديان، والأنظمة المالية، كلها تمتلك، أو يجب أن تمتلك إستراتيجيات. ولكن هذه جميعها، في كل حالة منها، مساعٍ مختلفة اختلافاً ضخماً عن العملية التي يتم بموجبها إنتاج إستراتيجية أمة كبيرة.

لدى سرد المقاصد العظيمة لأمريكا في مطالع القرن الحادي والعشرين، يجب أن نتذكر عدداً من الأهداف ومنها ما يلي: الحاجة إلى توسيع فهمنا للأمن، والحاجة إلى تحقيق أمن الطاقة بوصفه مركزياً لذلك الفهم، وأهمية البعد البحري إستراتيجية عسكرية كبيرة، وهدف مقاومة الهيمنة في الخارج من غير السعي إلى الهيمنة لأنفسنا، وأهمية تشجيع القيادة المحلية من قبل القوى الأخرى، ومصلحتنا في استقرار الدول الهشة، وتخفيض انتشار الأسلحة، ومنع عسكرة الفضاء. هذه تحديات توضيحية لصف يتوسع من تحديات القرن الحادي والعشرين، وكلها تقريباً تشترك في صفة مميزة عامة هي أنها تتطلب حلولاً متعددة القوميات وتعاونية.

ضمن سياق مبادئ أمتنا، وقدراتنا التقليدية كذلك، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، فإن ثلاثة على الأقل من المقاصد العظيمة يجب أن تشكل إستراتيجية قومية مبكرة للقرن الحادي والعشرين.

تحقيق الأمن:

المقصد العظيم الأول لأمريكا هو توفير الأمن لمواطنيها وأن تفعل ذلك بطرق توسع، ولا تضيق أمن الآخرين، ولا تهدد مبادئنا الدستورية. وسبق لمستشار أمن سابق أن قال: "موضع الخلاف في

نهاية المطاف... هو العلاقة بين المتطلبات الجديدة للأمن وبين تقاليد المثالية الأمريكية. لقد لعبنا لعدة عقود دوراً فريداً في العالم، لأن العالم كان ينظر إلينا بوصفنا مجتمعاً كان ملتزماً على وجه العموم بمثل عالية معينة وكنا مستعدين أن نمارسها في الوطن وأن ندافع عنها في الخارج[3].

ووفقاً للجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21، "طوال عدة سنوات قادمة سيصير الأمريكيون على نحو متزايد أقل أمناً، *وأقل أمنا بكثير مما يعتقدون أنفسهم أنهم يعيشون فيه*"[4]، والأمن ليس لعبة رابح – خاسر (صفر – مبلغ) نوسع فيها أمننا على حساب أمن الآخرين. ولا هو على وجه الحصر مهمة، كما يفترض العديدون، تتصل بمنع العنف ضدنا. إن الأمن لن سيكون قابلاً للتحقيق إلا إذا فهمنا أبعاده الجديدة فقط.

إن أمن أرض الوطن، وهو مفهوم جديد بعد 9/11، يعتبر مهمة عسكرية، وشبه عسكرية، ومهمة تطبيق للقانون. وغايته هي اتخاذ كل خطوة ممكنة لضمان عدم حدوث هجمات إرهابية أخرى على أمريكا، وأن نكون مستعدين مع ذلك أن نرد عليها إن وقعت. ومع ذلك، فإن الأمن الحقيقي يجب أن يكتسب في القرن الحادي والعشرين، وعلى نحو متزايد، معاني أوسع. وهي تشتمل على كفالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وعلى ثقة الشعب بحكومته، وعلى الفرص لكسب المعيشة، وعلى أمن المجتمع،

وعلى أمن بيئتنا الطبيعية، وعلى الإحساس بالأمل لمستقبل أطفالنا. إن المقصد العظيم الأول لأمريكا هو أن تحقق هذا التعريف الأثرى للأمن من أجل جميع مواطنيها.

لماذا أثرى؟ لأن الأمريكي العاطل عن العمل، وإن كان محمياً من الإرهاب، فهو آمن جزئياً فقط، والأسرة الأمريكية المريضة من الملوثات، وإن كانت محمية من الإرهاب، فهي آمنة جزئياً فقط، والشباب بغير فرص اقتصادية، وإن كانوا محميين من الإرهاب، فهم آمنون جزئياً فقط، وهكذا دواليك.إن فهم الحرب الباردة للأمن، وهو فهم ذو بعد واحد، أي الحماية العسكرية من هجمات الصواريخ السوفيتية وردعها، لا يقبل التحويل إلى قرن أكثر تعقيداً. وعدم الأمن له وجوه عديدة، خصوصاً في عصر اللايقين الاقتصادي المتزايد. ولذلك فخطابنا العام، خصوصاً مثلما هو موجه إلى مقاصدنا الإستراتيجية العظيمة، يجب أن يقبل فهماً للأمن أكثر شمولاً بكثير.

والأمن المحلي الداخلي، مثل المقاصد الإستراتيجية الأخرى، مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع قدرة أمتنا على تحقيق مقاصدها العظيمة في العالم. فالأمة الآمنة، الأمة التي توسع الفرص والأمل من خلال النمو البناء والتوسع، ومن خلال الحماية كذلك ضد التسلل والهجوم، هي أفضل الأمم قدرة على توفير القيادة للعالم.

توسيع الفرص:

ولذلك، يجب أن يكون المقصد العظيم الثاني، هو زيادة الفرص المحلية الاقتصادية لضمان قوة أمريكا في العالم. الازدهار والعدل في الوطن مرتبطان ارتباطاً مباشراً مع قدرة أمريكا على تحقيق مقاصدها الدولية، بما في ذلك تشجيع الديمقراطية وإحباط القوى الهدامة، وعلى وجه الخصوص إحباط المشروع الإرهابي. إن قدراتنا الاقتصادية، والسياسية والعسكرية معتمدة على توسيع الفرص المحلية. وفي الوقت الذي تنمو فيه أمتنا وتتوسع، فإننا نزيد قدرتنا على تمويل قواتنا العسكرية، ونوفر الأمن لمجتمعنا، ونعيد رسملة أصولنا القومية، ونستثمر في مشاريع عامة وخاصة في الخارج، وننشر قيمنا السياسية. إن الأمة المدينة، حتى أغرقت بالدين وبشكل دائم هي أمة معتمدة على الدائنين. والأمة التي تفقد فيها الوظائف محلياً بشكل لا يمكن فيه استرجاعها هي أمة ذاهلة الفكر محليا ومصابة بالضعف دولياً. وإن الأمة المبتلاة بوباء الغش من الشركات لا تكون أمة تركز اهتمامها على الأسواق الدولية والاستثمار. وإن الأمة التي تعاني من هبوط التجنيد وزيادة إنهاك القوات بسبب دورات الواجب المفرطة في طولها ليست في نهاية الأمر، قدرة عسكرية قوية. وباختصار، فنحن لا نستطيع أن نفك قوتنا في العالم عن صحة اقتصادنا المحلي، ورفاه مواطنينا، والثقة التي نوليها لحكومتنا، وتفاؤلنا

بالمستقبل. وهذه النقطة كانت موضع توكيد في شهر نيسان/أبريل العام 2000 لدى لجنة قومية:

إذا كانت أمريكا لا تستثمر استثمارات حكيمة في حفظ قوتها الخاصة، ففي غضون أكثر من 25 سنة ستجد قوتها قد خُفضت، وستجد مصالحها قد تم تحديها بأكثر مما يجري تحديها اليوم، وستجد تأثيرها وقد تأكل. العديد من الأمم بدأت تسعى من قبل لموازنة القوة النسبية لأمريكا، وأعصاب قوة أمريكا – الاجتماعية، والعسكرية، والاقتصادية، والتقانية – لن تدعم نفسها من غير التزام قومي واع. إن ضمان الازدهار الأمريكي أمر حاسم على وجه الخصوص، ومن غيره، ستكون الولايات المتحدة مقيدة في كل جهودها الرامية إلى أن تلعب دوراً قيادياً دولياً [5].

خلق الفرص وتوسيعها لا يمكن تحقيقه، على كل حال، طالما بقي الاستهلاك هو الأساس لاقتصادنا القومي. ولكن الاعتماد على الاستهلاك في فترات الاضطراب الاقتصادي أو الكساد، إلى الحد الذي يطلب فيه من المواطنين أن يشتروا الأشياء سواء أكانوا يحتاجون إليها أم لا، معناه الإصرار على الدين – الشخصي، والمؤسسي، والعمومي. والاعتماد على الدين هو الاعتماد على الدائنين، وبالتعريف هو حالة اعتماد تبعية. الدين الخاص والعام في الولايات المتحدة يمول بالاقتراض من المقرضين

الأجانب ومن أجيال المستقبل. ولتحقيق المقصد العظيم في الفرص المحلية والعدالة، أي لخلق قوة اقتصادية، يجب أن يتحول أساس اقتصاد أمريكا من الاستهلاك إلى الإنتاج من خلال الادخار، والاستثمار، والاختراع. ومما كان بالغ التعبير، في 20 سبتمبر/أيلول 2001، عندما سعى الرئيس بوش إلى أن يحشد الأمة ضد الإرهاب، أن ملمحاً مركزياً من تلك "الحرب" كان صرف المال لشراء الحاجيات، وبدا أن النقطة هي أن الاقتصاد القوي كان ضرورياً لمكافحة الإرهاب وأن الاقتصاد كان يمكن أن يُجعل قوياً بالاستهلاك الإضافي للسلع والخدمات فقط سواء أدعت إليها الحاجة أم لا.

يوافق معظم الاقتصاديين على أن قوانيننا للإيرادات، وسياساتنا للطاقة، وتنظيماتنا للتلوث الموهنة، ونظمنا للتعويض في الشركات، من بين العديد من العوامل الأخرى، كلها تفضل الاستهلاك والصرف على حساب الإنتاج والاستثمار. يجب أن يكون الإشباع فورياً لا مؤجلاً. ولزيادة الجناية اختلاطاً، فإن ا لكثير من استهلاكنا الجاري ممول بالاقتراض وبالدين، العام والخاص، ودين الشركات. والإفلاسات الشخصية، وبعض إفلاسات الأعمال التجارية، هي عند أعلى مستوى مسجل حتى حينه. ونحن لا ننتج ما فيه الكفاية لنعيش كافين أنفسنا بلا استدانة. لذلك، فنحن نقترض.

إن السياسات العامة، خصوصاً ما كان منها مندمجاً في قوانين الضريبة، تستطيع أن تعكس اتجاه هذا اللولب المنحدر نحو الأسفل. يمكن للضريبة وللأنظمة الأخرى أن تهيكل لنكافئ المدخرات والاستثمار ونثبط الاستهلاك غير الضروري. وهذه السياسات يمكن أن تتهيكل بسهولة لحماية الفقراء، والمسنين، وأصحاب الدخول الثابتة. إن المسألة ببساطة مسألة أولويات عامة وإحساسنا بالالتزام نحو أجيال المستقبل.

والمسألة مسألة مبدأ عام، إن لم يكن مبدأ أخلاقياً، بأن أحد الأجيال لا يمول رفاهته بالاقتراض من الجيل القادم، بدل الاستثمار في ذلك الجيل. إن قدرة مبادئنا بوصفها قوة إستراتيجية تعتمد على التمسك بهذه المبادئ في الوطن. إن توريث الجيل القادم تركة من الدين العام، وهو ما نفعله الآن بالضبط، هو خرق للمبادئ الأساسية للمجتمع المتمدن.

وإن مد جهدنا لخلق الفرص، ومن ثم لخلق القوة، في أمريكا يجب أن يكون مداً لتلك الفرص في الخارج ليكون ذلك ترياقاً لليأس، وترياقاً في نهاية المطاف للنقمة من أمريكا. وسوف يتطلب تحقيق هذه الغاية أن تقوم الولايات المتحدة بقيادة القوى الثورية للعولمة وتشكيلها. وهذا ما سيتطلب، من بين أمور أخرى، التخفيض المستمر للحمائية والاعتراف الأساسي بالأسواق المتكاملة والاقتصادات المتكاملة تحت قوانين عادلة لحماية حقوق

العمال والممارسة البيئية السليمة. إن التكامل المتزايد لاقتصادات العالم المتقدم سوف يتطلب توجيه النظر الجاد إلى تشكيل هياكل تنظيمية دولية للأسواق لتوفير الاستقرار الاقتصادي، ولتحمي حقوق العمال والبيئات المحلية، ولتمنع التلاعب بالسوق، وأهم من ذلك كله لنفتح فرص السوق لجماهير الشعب التي لا تصل إلى هذه الفرص. ووفقاً للجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21، "شكراً للتكامل المستمر للشبكة المالية الكوكبية، فالانخفاضات الاقتصادية التي كانت فيما مضى في الأحوال العادية عرضية ومحلية قد تصير أكثر منهجية وكوكبية تماماً في تأثيراتها الضارة[6]. وفي الوقت الحاضر، تقوم العولمة بدمج العالم المتقدم في كيانات سياسية إقليمية مثل الجماعة الأوروبية والكتل الاقتصادية الإقليمية مثل ائتلاف اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). ولكن العولمة توسع أيضاً الفجوة بين الأمم المتاجرة التي ("تملك") وبين الأمم غير المتاجرة التي ("لا تملك"). وأكثر من ثلثي العالم بكثير لا ينتمي إلى أي كتلة تجارية فعالة.

والولايات المتحدة هي أكبر مستثمر أجنبي مباشر، وأكبر مقترض دولي، وأكبر مستهلك للمنتجات الدولية. وهي أيضاً أكبر اقتصاد قومي في العالم وأكبر مشارك في الغطاء الواقي المؤلف من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فإذا أخذت هذه الأدوار كلها للولايات المتحدة

بالاعتبار، فإنها بذلك تملك قدرة اقتصادية هائلة، وبالتالي قدرة سياسية، في هيكلة البيئة الكوكبية المستقبلية التي تنفع العدد الأقصى في المصلحة المشتركة. إن ممارسة هذه القدرة أمر جوهري في تحقيق مقصدنا العظيم الثاني في مطالع القرن الحادي والعشرين، وهو توسيع الفرص، ومن ثم توسيع فسحة الأمل.

وتبرز ثلاثة تحديات. فتوسيع منافع العولمة إلى العالم الأقل تقدماً من خلال الأجر العادل وقواعد العمل والحمايات البيئية هو التحدي الأول. وزيادة الفرص لأقل البلدان تقدما لتتاجر، وتخفيف الحواجز التي تمنعها من عمل ذلك، هو التحدي الثاني. والتحدي الثالث هو تأسيس ندوة دولية عن تنظيمات السوق الدولية وشبكات السلامة المالية لتثبت استقرار الأسواق المالية والدولية. وتستطيع الولايات المتحدة من طرف واحد ألا تسمح لأي واحد من هذه الأمور أن يحدث، ولكن هذه الأمور لن تحدث مطلقاً من غير قيادة الولايات المتحدة.

نشر الديمقراطية الليبرالية:

توافق الأغلبية على أن العزلة ليست خياراً واقعياً للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، فالاتصالات الفورية، وسفر الجماهير، والأسواق المتكاملة، والهجرة الواسعة النطاق، والهجرة إلى الولايات المتحدة، إن لم نقل قدرتنا الاقتصادية المهيمنة وقدرتنا

العسكرية، تجعلنا كلها جزءاً لا ينفصل عن العالم. وأي شك متبق حول هذه الحقيقة الواقعة استأصلته الكراهية الانتحارية الإرهابية التي جلبت معها نوعاً جديداً من الحرب إلى عتبات بابنا. وتستطيع الولايات المتحدة إما أن تدع هذا النوع من الحرب أن يحددها ويحدد دورها في العالم، أو أن تبادر وتطلق دورها وهي تستطيع ذلك، وهو دور يتحدد بجهودنا في سبيل عرض الفرص والليبرالية الديمقراطية على أساس التعاون، والعالمية، والقانون لأولئك الذين يرغبون هذه الأسس.

لماذا الديمقراطية الليبرالية؟ وهذا ليس معناه تقديم انتكاسة أخرى أيضاً، وخصومة إيديولوجية عقيمة وسخيفة تماماً. إنها انعكاس لملاحظة بسيطة ولكنها مع ذلك عميقة لاحظها فريد زكريا، وهو خبير بالسياسات الأجنبية، وهي أن ليس كل ديمقراطية ليبرالية، مثلما يظن في الأغلب الأعم في الخطاب الأمريكية [7]. وهذا يعني أن "الديمقراطية" أكثر من انتخابات منفتحة انفتاحاً رشيداً لاختيار القيادة. لقد برهنت الخبرة المؤملة أن الأكثريات من المقترعين – مثلما هو في روسيا، وفنزويلا، وفي الكثير من إفريقيا "الديمقراطية" – تستطيع أن تنتخب قادة غير ليبراليين واستبداديين. ويحاجج زكريا بشكل مقنع لصالح "الليبرالية الدستورية". فبالإضافة إلى الانتخابات الحرة، فإن مفهوم الليبرالي في هذا السياق يشتمل على ضمانات دستورية لحكم

القانون، والمساواة أمام القانون، والمحاكم ومنابر القضاء المنصفة، وحرية الانشقاق، وحماية الملكية الخاصة، وفصل الدولة عن الدين المؤسسي، وحماية التنوع وحقوق الأقليات. والديمقراطية التي تنشرها الولايات المتحدة بصفتها مقصدا من مقاصدها العظيمة يجب أن تكون، بالمعنى التقليدي للكلمة، ديمقراطية "ليبرالية".

ومثلما هو الحال مع الأمن والفرص، يجب على نشر الديمقراطية الليبرالية أن يأخذ بالحسبان هذا العصر الثوري. وبشكل مخصوص إلى أكثر حد، أن يأخذ بالحسبان أن الحقيقة الواقعة الثورية السياسية الجديدة هي تغيُّر طبيعة سيادة الأمة – الدولة. وأن الخزانات القومية ووزارات المالية لا تستطيع أن تبقى قادرة بعد الآن على أن تنظم الاقتصادات القومية تنظيماً فعالاً بالآليات المالية والنقدية التقليدية. فالمعدلات المتذبذبة لصرف العملات يقلب السياسات القومية. ووضع المصانع في موقع ثم تغيير مواقعها يستطيع أن يقلب الاقتصادات الإقليمية كاملة. وتستطيع الحمائية أن تتسبب، وقد تسببت، في حروب الأمة – الدولة وفي النزاعات الدولية. والصناعات القومية للصلب، والصناعات الزراعة، وصناعات المنسوجات، مثل جميع الاقتصادات الإقليمية، ترتفع أو تنخفض بناء على السياسات التجارية.

وكذلك، فإن ثورة المعلومات قد جعلت حكومات استبدادية، من جملتها حكومات بمثل ضخامة الاتحاد السوفيتي السابق

وجمهورية الصين الشعبية، حكومات أقل منعة وصدقية. والحدود القومية لم يبق من المستطاع أن تغلق بعد الآن، ولم يبق من المستطاع السيطرة على المعلومات بوزارات الدعاية. فالإنترنت، وآلات الفاكس، والاتصالات الدولية من بعد والهواتف النقالة، وخصوصاً تلفاز التوابع الاصطناعية كلها أحدثت ثورة عميقة الغور في المعلومات السياسية وغيرها، في أواخر القرن العشرين ومطالع القرن الحادي والعشرين. وفي السياق، قوضت هذه التقانات السيادة القومية، خصوصاً في الأنظمة المغلقة.

إن الأمة الدولة، وهي من خلق عصر ويستفاليا، دامت طوال ثلاثة قرون ونصف عن طريق ضمان الأمن ودرجة من الاستقرار الاقتصادي في مقابل ولاء مواطنيها. ولكن أسواق العالم التي تتطور تطوراً سريعاً سوف تتطلب في نهاية المطاف استقراراً اقتصادياً عن طريق التنظيم الدولي وشبكات السلامة المشابهة جداً لتلك التي أنشئت في الأمم المتحدة في أعقاب الكساد الكبير. إن التفكك المستمر في بعض الدول سوف يتطلب صنع سلام دولي مثلما يتطلب حفظ سلام وقدرات مشتركة متعددة الجنسيات لبناء الأمة. وسوف يكون من الضروري وجود مسؤولية دولية متزايدة من أجل تأسيس الفرص في الجنوب لصد المد الضخم من هجرات الجنوب إلى الشمال. وسوف تتطلب الأوبئة الدولية والتهديدات البيئية العابرة للدول تعاوناً أكبر في القضايا الصحية الدولية.

القائمة طويلة، "والقوى الكوكبية، خصوصاً الاقتصادية، سوف تستمر في دك مفهوم السيادة القومية".[8] إن التهديدات التي تواجه العالم، وفرصه، تندمج بشكل متزايد وتصير عابرة للقوميات، وسوف تتطلب بشكل متزايد ردوداً مندمجة متكاملة تتجاوز حدود السيادة القومية.

والمسألة هي إن كانت الولايات المتحدة، كما يجب لها، سوف تتولى مهمة القيادة في استخدام قدراتها لتقلب هذه الثورات إلى فرص من أكبر عدد ممكن. من الناحية الإستراتيجية هذا مقصد عظيم حقاً. والتحدي السياسي هو هل كانت الولايات المتحدة وأمم أخرى سوف تتنازل عن درجة من سيادتها القومية للمؤسسات الدولية الموجودة أو الممكنة الوجود من أجل المعالجة الجماعية للحقائق الواقعية الاقتصادية، والسياسية، والأمنية الكوكبية الجديدة؟ وليس هذا عرضاً بسيطاً. فقد كانت الأمم معتادة على العمل باستقلالية، وبغياب الاتفاقات الثنائية، أو المتعددة الأطراف، وكانت تطلب الاستقلال لتتصرف متى، وأين، وكيفما تختار منفردة. ومنح السلطة لمؤسسة دولية هو تحديد إلى درجة ما، لقدرة الأمة على العمل بمفردها من طرف واحد، على الرغم من أن معظم الاتفاقات الجماعية تحتوي على استثناءات للطوارئ القومية وللحاجة المشروعة إلى العمل من طرف واحد.

إن دمج المصالح الكوكبية، سوف يتطلب، على أقل تقدير، مناقشة رصينة ومتدبرة لطبيعة سيادة الأمة الدولة عندما تتطلب الحقائق الواقعة الجديدة بشكل متزايد العمل الجماعي وتتطلب خلق مؤسسات ثابتة توقعاً للأزمات السياسية والاقتصادية. إن قضية السيادة، وهي الصلاحيات التقليدية المطبوعة في صميم كيان الدولة، سوف تكون هي أهم مسألة سياسية الأهم في مطالع القرن الحادي والعشرين. وفي صف متزايد من المسائل، فإن الأمم، وتشمل على وجه الخصوص قوة كبيرة مثل الولايات المتحدة، سوف يطلب منها أن تختار بين "السير فيها وحدنا" وبين قبول "نحن جميعاً في هذا معاً". ونظراً إلى التزايد في التكاليف في الأنفس وثروة بناء الأمة، وحفظ السلام، واستقرار الأسواق، وتنظيم العملات، ومكافحة انتشار الأسلحة، والحروب على الإرهاب والجريمة الدولية، فإن الدول حتى الولايات المتحدة سوف تشعر بمقاومة أكبر من المواطن ومن دافع الضرائب، وذلك مثلما وقع في العراق المحتل، لمفهوم الآحادية في "السير فيها وحدنا". وفي غضون أربعة أشهر من إعلان النصر في العراق، طلبت الولايات المتحدة، عاكسة بذلك المسار، طلبت من الأمم المتحدة المشاركة في بناء الأمة. وسوف تتغلب الحقيقة الواقعة الباردة بشكل متزايد على الممارسة التقليدية غير الصحيحة الآحادية الجانب لسلطة السيادة القومية.

لدى تصور صورة ذهنية لجهود الولايات المتحدة في تطوير إستراتيجية للقرن الحادي والعشرين، تستخدم فيها كل قدراتها من أجل مقاصدها العظيمة، قد يكون من المعِين أن نتخيل مخططاً لدوائر متراكزة تكبر بشكل متزايد من القيم، والمصالح، والعلاقات. ووفقاً لذلك، سيكون العالم مرئياً على أساس القيم، والمصالح، وجيوسياسياً كذلك، على النحو التالي: الدائرة الداخلية ستمثل أمن أمريكا الكبير المحدد حديثاً، والدائرة الثانية ستمثل أحلافنا الراسخة مثل الناتو، والدائرة الثالثة ستمثل مشاركتنا في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والدائرة الرابعة ستمثل علاقاتنا الإقليمية مثل نافتا، والاتحاد الأوروبي، والدائرة الخامسة ستمثل بقية الأمم من العالم، والدائرة السادسة ستمثل المنظمات غير الحكومية، والدائرة الخارجية ستمثل الفاعلين غير الحكوميين، ويشتمل ذلك على التهديدات الموجهة إلى النظام العالمي من القبائل، والعشائر، والعصابات، والإرهابيين، والمافيات، ومجمعات التحكم بالمخدرات.

تخطيطياً، تخيَّل هذه الدوائر مقطوعة بطريقة إسفين الفطيرة لثلاثة قطاعات – الاقتصاد، والسياسة، والعسكرية – وأنها توحي بالقدرات الثلاث التقليدية المستخدمة في طرق واضحة لكل واحدة من الدوائر السبع. والقطاع الاقتصادي يدمج استخدام قوة الاستثمار في كل صيغها. والقطاع السياسي يدمج استخدام قوة

الدبلوماسية، والروابط الاقتصادية والأحلاف بكل صيغها. والقطاع العسكري يدمج الاستخدام الحقيقي والممكن للقوة بكل صيغها. ومبادئ أمريكا يجب أن تنفذ وتتغلغل وتعطي الطاقة لتشغيل كل القطاعات الثلاثة للقدرة وكل واحدة من دوائر العلاقات، وأن تعمل المبادئ كذلك بصفتها قيداً كبيراً على ممارسة تلك القدرات بشكل لا يستند إلى المبادئ أو بشكل يخدم المصلحة الخاصة.

يمكن أن يكون هناك المزيد، بل ربما المزيد الكثير، من المقاصد ا لعظيمة، أكثر من المقاصد المقترحة هنا، ولكن الإستراتيجية ليست مشروعاً طوباوياً. والغاية الإستراتيجية لا تتغيا إنجاز عالم كامل أو إطلاق مقاصد قومية – مثل، استئصال كل الجوع والمرض . تتجاوز حدود قدرات أي أمة بمفردها على تحقيقها. ومقاصدنا العظيمة لا يجب أن تكون عشوائية أيضاً، بل يجب أن يرتبط أحدها بالآخر. فالأمن وتوسيع الديمقراطية يتعززان بوساطة انتشار الفرص على نطاق واسع. والفرص تتعزز بالأمن وبالديمقراطية. وجميع هذه المقاصد تتعزز بمقاصد أخرى غيرها.

ويمكن وصف هذه العلاقة المترابطة بهذه الطريقة: يجب علينا أن نوسع فهمنا لفكرة الأمن. ويجب علينا أن نخلق مجتمعاً منتجاً، موسِّعاً للفرص والعدالة لتوفير الموارد الضرورية لتحقيق الأمن المحلي وغاياتنا الكوكبية معاً. وهذه الغايات تشتمل على

تشكيل قوى العولمة، مستخدمين المصالح المشتركة والخير المشترك أساساً لعلاقاتنا الدولية. وينبغي أن توسع الديمقراطية الليبرالية ضمن سياق الطبيعة المتغيرة للسيادة القومية وتمدد الأسواق الكوكبية.

حللت حتى الآن العملية الإستراتيجية، وحددت قدرات أمريكا والقيود المفروضة على تلك القدرات، واقترحت القدرة غير العادية، قدرة المبدأ، بوصفها بعداً إستراتيجياً مهماً، ولخصت المقاصد العظيمة الكبرى التي يجب أن تتوجه قدرات أمريكا نحو تحقيقها. وهذه العملية تشكل الآن الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في مطالع القرن الحادي والعشرين: *لتحويل اقتصادنا المحلي من اقتصاد استهلاك إلى اقتصاد إنتاج، ومن خلال الاستثمار طويل الأمد، لأن نعيد النظر في الرسملة في قاعدة تعليمنا وتقانتنا ولنحقق أمن الطاقة، ولنستخدم قوى العولمة والمعلومات لتقوية الأحلاف الديمقراطية الموجودة وتوسيعها، ولإنشاء تحالفات جديدة، ولنوظف هذه الأحلاف في تدمير الشبكات الإرهابية ونؤسس هياكل أمنية جديدة، ومع الاستهداء بمبادئنا التاريخية، لنقود تحالفات دولية في نشر الفرص الاقتصادية والديمقراطية الليبرالية وفي بناء الأمة، ونعمل على مكافحة انتشار الأسلحة، وعلى الحماية البيئية.*

والخطوة التالية هي فحص الوسائل التي يمكن بها تحقيق كل واحد من المقاصد العظيمة لأمريكا عن طريق ممارسة كل قدرة من قدراتها في متابعة إستراتيجيها الكبرى.

obeikandl.com